E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2013/C.8/6(Part I)
5 December 2013
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع الثامن
عمّان، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

الأولويات الإقليمية والدولية

أهداف التنمية المستدامة

موجز

تقدّم هذه الورقة معلومات حول أبرز المستجدّات بشأن العملية العالمية الجارية لوضع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما التقدّم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح الموكل بهذه المهمة، كما توجز النقاط المجمع عليها عموماً بخصوص الأهداف وتعطي لمحة عن مواقف بعض مجموعات الدول والبلدان العربية إزاء القضايا المطروحة.

وعلى المستوى الإقليمي، تتعاطى الورقة معلومات حول العملية التشاورية العربية حول أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الإسكوا بالتعاون مع شركائها خلال عام ٢٠١٣ والتي تضمّنت عدداً من الاجتماعات والتقارير. وتلخّص الورقة أبرز نتائج هذه العملية التشاورية مع التركيز على أربع قضايا لأهمّيتها للمنطقة العربية، وهي: تقدّم الدول العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأولويات والمبادئ التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة؛ أهداف عالمية جامعة لكلّ البلدان ولكن تأخذ في الاعتبار الاختلافات الإقليمية والوطنية؛ تعزيز الترابط بين العلم والسياسة وإطار لأهداف التنمية المستدامة يدمج بفعالية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ شراكة عالمية جديدة للتنمية المستدامة ومعالجة وسائل التنفيذ وقضايا المساءلة والمتابعة.

وفي جزئها الأخير، تورد الورقة الأنشطة المستقبلية التي تزمع الإسكوا تنفيذها لمتابعة العملية التشاورية العربية حول أهداف التنمية المستدامة من أجل ضمان انعكاس منظور المنطقة ضمن العملية الدولية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
الفصل		
أولاً- المستجدّات العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة	٣-٧	٣
ثانياً- نتائج العملية التشاورية العربية حول أهداف التنمية المستدامة.....	٨-١٧	٧
ألف- تقدّم الدول العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والأولويات والمبادئ التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة من منظور عربي	١٢-١٣	٨
باء- أهداف عالمية جامعة لكل البلدان مع مراعاة الفوارق الإقليمية والوطنية..	١٤	٩
جيم- تعزيز الترابط بين العلم والسياسة: إطار لأهداف التنمية المستدامة يدمج بفعالية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.....	١٥-١٦	١٠
دال- نحو شراكة عالمية جديدة للتنمية المستدامة: معالجة وسائل التنفيذ وقضايا المساءلة والمتابعة.....	١٧	١٠
ثالثاً- الخطوات المستقبلية.....	١٨-١٩	١٠

مقدّمة

١- اتّفقت دول العالم خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في عام ٢٠١٢ على تحديد أهداف عالمية تعالج وتدمج بطريقة متوازنة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتكون متّسقة مع خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. كما تم الاتفاق على ضرورة أن تكون هذه الأهداف طموحة، وفي الوقت ذاته عملية ومحدودة العدد، وأن تكون قابلة للتطبيق الشامل في كلّ البلدان مع مراعاة الاختلافات الوطنية. وضمن إطار العملية الحكومية الساعية لوضع تلك الأهداف، تمّ تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية أُوكلت له مهام إعداد مقترح بشأن هذه الأهداف بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لطرحه على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢- ونظراً أنّ لهذه الأهداف آثار بعيدة المدى على البرامج التنموية والتمويلية الدولية والوطنية في المستقبل، ينبغي للدول العربية أن تبقى على اطلاع على جميع الطروحات وأن تشارك بفعالية في المفاوضات الحكومية الجارية. وتهدف هذه الوثيقة إلى إحاطة اللجنة الفنية علماً بالمستجدات العالمية، وما توصّل إليه الحوار العربي التشاوري الذي أطلقته الإسكوا حول أهداف التنمية المستدامة، وأبرز الخطوات المستقبلية التي ستتخذها الإسكوا بهذا الشأن.

أولاً- المستجدّات العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة

٣- بدأت العملية الدولية لوضع أهداف التنمية المستدامة رسمياً عندما شكّلت الجمعية العامة للأمم المتحّدة الفريق العمل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وترتبط عملية وضع أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بعملية تطوير خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهناك إجماع عام على ضرورة تلاقي المسارين من أجل بلورة إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ يرتكز في جوهره على مبادئ التنمية المستدامة. ويوجز الإطار (١) العمليات العالمية الرئيسية بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤- وأحرز فريق العمل المفتوح تقدّماً ملموساً في المرحلة الأولى من عمله، أي في جمع آراء الخبراء والدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية حول المواضيع الرئيسية، ومنها المواضيع التي حُددت في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠. فقد عقد خمس دورات خلال الفترة من آذار/مارس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ تناولت مواضيع الفقر، والأمن الغذائي، والزراعة والجفاف، والمياه والصرف الصحي، والعمالة والحماية الاجتماعية والتعليم، والصحة، والاقتصاد والبنية التحتية والتصنيع. ومن المقرّر أن يعقد ثلاث دورات بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وشباط/فبراير ٢٠١٤ لمناقشة وسائل التنفيذ والشراكة العالمية، والمدن المستدامة وتغيّر المناخ، وتعزيز العدالة والسلام الدائم وسيادة القانون والحكم الصالح.

الإطار ١- ملخص للعمليات العالمية الرئيسية بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

فريق العمل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة: أُنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على أثر مؤتمر ريو+٢٠، ليتولّى مهمة إعداد مقترح لأهداف التنمية المستدامة تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، على أن يُنجز بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويضمّ الفريق ٣٠ مقعداً تتناول عليها ٧٠ دولة، منها ست دول عربية هي الإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية.

فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة لإسداء المشورة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويضم ممثلين عن ٢٧ دولة، (منهم جلالة الملكة رانية العبدالله، ملكة الأردن؛ والسيدة توكّل كرمان من اليمن). وقدّم هذا الفريق تقريره إلى الأمين العام في أيار/مايو ٢٠١٣، وتضمن ١٢ هدفاً مقترحاً.

فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥: يضم الفريق ٦٠ هيئة من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية، ويتفرع منه أربع فرق عمل موضوعية ، منها فريق الأمم المتحدة للدعم الفني المعني بأهداف التنمية المستدامة. ويتولّى الفريق إلتنسيق الجهود واقتراح رؤية موحدة لتعريف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٢، صدر عن هذا الفريق تقرير يقترح الإبقاء على إطار الأهداف الإنمائية للألفية، مع إعادة تنظيمها ضمن أربعة أبعاد رئيسية ، هي التنمية الاجتماعية الشاملة؛ والتنمية الاقتصادية الشاملة؛ والاستدامة البيئية؛ والسلام والأمن.

شبكة حلول التنمية المستدامة: أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، مقرّها معهد الأرض في جامعة كولومبيا وتضمّ مراكز بحوث وجامعات ومؤسسات تقنية مختلفة تتعاون على إيجاد حلول للمشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية الملحة. وقدّمت الشبكة، تقريرها إلى الأمين العام في حزيران/يونيو ٢٠١٣ وتضمن عشرةً من الأهداف المقترحة.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد مؤتمر ريو+٢٠، وعقد اجتماعه الأول في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على أن يعقد اجتماعات السنوية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، واجتماعاً كل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول في إطار الجمعية العامة. ومن مهام المنتدى متابعة ومراجعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المصدر: الإسكوا ٢٠١٣، ورقة نقاش حول "القضايا المفاهيمية الرئيسية المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة: نحو مقاربة عربية لأهداف التنمية المستدامة"، الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة، تونس ١٨-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٥- وقد نشأ إجماع دولي حول عدد من المبادئ والقضايا المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما تلك الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، مثل الالتزام الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واحترام مبادئ ريو والقانون الدولي، والالتزام بمبدأ التوازن بين جميع أبعاد التنمية المستدامة. وتُجمع الدول على ضرورة التوصّل إلى أهداف محدّدة العدد، بعيدة الرؤية، وشاملة، ينطبق جوهرها على جميع البلدان، ويمكن تكييفها حسب الفوارق في القدرات والأولويات والتباين في مستويات التنمية بين بلد وآخر. وحسب التقرير المرحلي الذي أعدّه فريق العمل المفتوح عن دوراته الأربع الأولى[١]، جرى الاتفاق على أن يكون مقترح أهداف التنمية المستدامة مصحوباً بمقدّمة، أو نبذة سرديّة، تعبّر عن الرؤية المشتركة والمبادئ الأساسية مثل احترام الكرامة الإنسانية، وحماية كوكب الأرض، والعيش في وئام مع الطبيعة في سبيل تحقيق رفاه أجيال

(١) الوثيقة A/67/941.

الحاضر والمستقبل. وتشير هذه المقدّمة إلى العوامل التمكينية التي يصعب دمجها في الأهداف، مثل حقوق الإنسان، والحكم الصالح، وسيادة القانون، و المشاركة. كما إن القضاء على الفقر يجب أن يبقى الهدف الأسمى للمجتمع الدولي، وبأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون تعاون جميع البلدان ضمن شراكة عالمية، وترسيخ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في جميع البلدان. ويشير التقرير إلى أهمّية تحديد غايات كميَّة وضمان امتلاك البلدان للقدرات اللازمة لجمع البيانات والإحصاءات.

٦- وأدلت مجموعات الدول خلال دورات فريق العمل المفتوح بمواقفها بشأن أهداف التنمية المستدامة، كما قدّمت بعض الدول العربية بيانات شدّدت فيها على بعض الأولويات الرئيسية مثل وسائل التنفيذ، والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، والقضاء على الفقر، وإصلاح النظم التجارية والمالية العالمية. ويلخّص الجدول التالي أهم نقاط التركيز الواردة ضمن بيانات مجموعات الدول.

أهم النقاط الواردة ضمن بيانات مجموعات الدول والبلدان العربية
حول أهداف التنمية المستدامة

مجموعة الـ ٧٧	الإتحاد الأوروبي	المجموعة الأفريقية
- ربط تحقيق كلّ هدف بتوفير وسائل التنفيذ الضرورية - المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة - تحقيق هدف الألفية الثامن - إضفاء الطابع الديمقراطي على - المؤسسات المالية الدولية وإعطاء دور أكبر للدول النامية - العمالة (خاصة لدى الشباب وفي المناطق الريفية) والقضاء على عدم المساواة بين البلدان وداخلها - إزالة الدعم عن الزراعة	- العمل اللائق والحماية الاجتماعية - الحوكمة - المساواة بين الجنسين - نوعية التعليم - البحث والتطوير، بما في ذلك مجال الزراعة - استهلاك الغذاء ووقف الهدر - العلاقة بين الأرض والغذاء والطاقة	- عدم التخلّي عن أهداف الألفية - العمالة (خاصة لدى الشباب) - التنويع الاقتصادي بعيداً عن السلع الأولية - الحماية الاجتماعية - حماية التنوع الثقافي - هدف خاص بالمياه يشمل كافة القضايا مثل الوصول إلى المياه ونوعية المياه والاستثمار في المياه
مصر	**تونس**	**المملكة العربية السعودية**
- مكافحة الفقر بكافة أبعاده - الجانب النوعي للتنمية - المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة - وسائل التنفيذ ضمن كلّ هدف - الالتزام بتنفيذ أهداف الألفية - المرونة في التطبيق وقابلية التكيّف مع الظروف الوطنية - تكامل الركائز ضمن كلّ هدف	- التعاون الدولي ووسائل التنفيذ - تخصيص هدف لموضوع العمالة وربطه بضرورة إصلاح النظم الاقتصادية والمالية الدولية - حماية الدول من الصدمات الاقتصادية - المرونة في اختيار السياسات	- أهداف قابلة للتطبيق من قبل كلّ البلدان مع مراعاة الاختلافات بين البلدان - مكافحة الفقر كهدف أساسي - الالتزام بمبادئ ريو - إصلاح النظام التجاري - تشجيع التغيير في إدارة الأراضي والموارد - الحصول على المياه والصرف الصحي - تقويم أنماط الإنتاج الاستهلاك

فلسطين	الإمارات العربية المتحّدة (ضمن مجموعة تضمّ قبرص-سنغافورة)
- هدف خاص بالمياه كحق من حقوق الإنسان - إدانة الاحتلال والعدالة في الحصول على المياه - سيادة الشعوب على مواردها الطبيعية	- ضرورة تطوير مؤشّرات وافية لقياس استدامة النمو الاقتصادي وشموليته - إصلاح النظم التجارية والمالية الدولية - دمج الطاقة ضمن كافة الأهداف، واعتماد المرونة في الأهداف الخاصة بالطاقة بما يسمح للبلدان اختيار التدابير الملائمة لظروفها الوطنية

المصدر: بيانات البلدان والمجموعات خلال دورات فريق العمل المفتوح، متاحة على الموقع: http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1549.

٧- وقدّم عدد من مراكز البحوث والهيئات العالمية والإقليمية المعنية بالتنمية مجموعة من الطروحات بشأن أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما مقترح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الإطار ٢)، بالإضافة إلى طروحات قدّمتها الحكومات، مثلاً الإمارات العربية المتحدة، والبيرو، وفرنسا، وكولومبيا. وتناولت هذه الطروحات مجالات عديدة منها، الفقر، والصحة، والتعليم، والحكم الصالح، والعمالة، والهجرة، والمياه، والطاقة، والأمن الغذائي، والنمو الشامل، والنساء، والشباب، والتكنولوجيا، والحماية الاجتماعية والبيئة، رُفعت جميعها إلى فريق العمل المفتوح للأخذ بها في إعداد مقترحه، ولا تزال الفرصة سانحة أمام المجموعات والبلدان لتقديم طروحاتها.

الإطار ٢- ملخّص مقترح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول أهداف التنمية المستدامة

نظّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع التشاوري الإفريقي حول أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوزاري في أديس أبابا يومي ٤و٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وصدر عن هذا الاجتماع وثيقة ختامية تتضمّن الرؤية والتطلّعات والمبادئ والأولويات الأفريقية بشأن أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مقترح لاثني عشر هدفاً.

المبادئ، وأبرزها: الاسترشاد بمبادئ ريو؛ الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية؛ ودمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛ بحيث تكون للأهداف غايات واضحة وقابلة للقياس تراعي الفوارق الوطنية؛ وضع أهداف جامعة ومرنة لمراعاة الاحتياجات الوطنية المختلفة؛ ضرورة تحديد وسائل التنفيذ بوضوح لكلّ هدف؛ تعزيز التنمية البشرية الشاملة والعادلة؛ تحديد أفق زمني مدّته ١٥ عاماً للتنفيذ والتقييم؛ المشاركة الفعالة لكافة أصحاب المصلحة في التنفيذ.

الأولويات: التنمية الاقتصادية الشاملة والعادلة؛ التنمية الاجتماعية؛ البيئة والموارد الطبيعية؛ المؤسّسات والحكم الصالح؛ وسائل التنفيذ؛ تطوير نهج متكامل للتنمية المستدامة.

الأهداف المقترحة:

١- القضاء على الفقر بجميع أشكاله.

٢- تعزيز الزراعة المستدامة، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الكافية للجميع.

٣- تأمين خدمات صحية جيّدة وملائمة وبأسعار معقولة وميسّرة وشاملة للجميع.

الإطار ٢ (تابع)

٤- تأمين التعليم الجيّد للجميع وبأسعار معقولة على جميع المستويات. والتصنيع والحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وبناء مدن ومستوطنات بشرية حصينة ومستدامة.

٥- تحقيق المساواة بين الجنسين، وحماية وتمكين النساء والشباب والفئات الضعيفة.

٦- ضمان الاندماج والحماية الاجتماعية، بما في ذلك ضمان حد أدنى من الدخل والأمان الاجتماعي والعمل اللائق للجميع، وخاصة للشباب.

٧- تحويل بنية الاقتصادات وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام الشامل؛ وتعجيل تطوير البنية التحتية

٨- تحسين جودة ومرونة وحماية البيئة؛ وتعزيز الاستثمار والاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية.

٩- مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والمحيطات.

١٠- تعزيز الثقافة، والبحوث، والعلوم، والابتكار وتطوير التكنولوجيا.

١١- توسيع نطاق الشراكات العالمية من أجل التنمية.

١٢- تعزيز الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي.

المصدر: الوثيقة الختامية للاجتماع التشاوري الإفريقي حول أهداف التنمية المستدامة، متاح على الموقع: http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SDG/2013/Outcomes/africa-sdgs_outcome_doc_eng.pdf.

ثانياً- نتائج العملية التشاورية العربية حول أهداف التنمية المستدامة

٨- أطلقت الإسكوا العملية التشاورية العربية حول أهداف التنمية المستدامة خلال اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي لمؤتمر ريو+٢٠ الذي عقد في دبي في أيار/مايو ٢٠١٣، إذ خُصّصت إحدى جلسات الاجتماع لمناقشة أولويات المنطقة التي يجب أن تشكل جزءاً من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما الترابط بين المياه والطاقة والغذاء. واستمرّ الحوار خلال اجتماعين تشاوريين نظّمتهما الإسكوا في عمّان في آب/أغسطس ٢٠١٣ للتداول بشأن تحديث المبادرة العربية للتنمية المستدامة وخطة إعداد خارطة طريق استثمارية للاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية.

٩- ولعلّ أبرز الأنشطة ضمن هذه العملية هو الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة (تونس، ١٨-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) الذي نظّمته الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باستضافة وزارة التجهيز والبيئة في الجمهورية التونسية. و كان الهدف من الاجتماع التوصّل إلى رؤية إقليمية مشتركة ونهج متجانس لأهداف التنمية المستدامة ينبثق من الأولويات الإقليمية العربية. وأعدّت الإسكوا لهذا الاجتماع ورقة "القضايا المفاهيمية الرئيسية المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة:

نحو مقاربة عربية لأهداف التنمية المستدامة"[٢]، وهي تتضمن لمحة شاملة عن القضايا المفاهيمية الرئيسية التي ستشكّل أهداف التنمية المستدامة، وتقترح إطاراً يناسب المنطقة العربية ويتلاءم مع ظروفها وأولوياتها.

١٠- وقد حضر هذا الاجتماع أكثر مجموعة واسعة من الخبراء والباحثين من المنطقة والعالم في مجال التنمية المستدامة وممثّلون عن المجتمع المدني، ناقشوا التجربة الدولية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والدروس المستفادة منها، وكيفية التغلب على النواقص التي تشوبها من وجهة نظر المنطقة. وفي ظلّ إجماع واسع النطاق على الحاجة إلى تغييرات جذرية للقضاء على الفقر وعدم المساواة وتحقيق التنمية البشرية الشاملة، بحث الاجتماع في الأهداف التي يجب تبنّيها من أجل إرساء مبادئ الحكم الصالح وإصلاح النظم المالية والتجارية الدولية، وتمتين الترابط بين العلم والسياسات، وبناء شراكة عالمية قويّة تتيح للدول النامية وسائل التنفيذ الضرورية، لا سيّما الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة وموارد التمويل، مع التركيز على سبل تعزيز الالتزام والمساءلة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

١١- وشاركت الإسكوا في تنظيم الجلسة الحوارية حول المقاربة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) بالتعاون مع وزارة التجهيز والبيئة في الجمهورية التونسية، حيث ساهمت الجلسة في إبراز الدروس المستقاة من التجربة التونسية والعناصر الأساسية لمقاربة حقوقية لأهداف التنمية المستدامة. وشكّلت أهداف التنمية المستدامة إحدى مجالات التركيز الرئيسية خلال الاجتماع التاسع عشر لآلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية (القاهرة، ٢٦ و٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣). وتوجز الفقرات التالية أبرز النقاط التي أثيرت في المناقشات والاستنتاجات التي خلصت إليها العملية التشاورية العربية حول أهداف التنمية المستدامة.

ألف- تقدّم الدول العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والأولويات والمبادئ التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة من منظور عربي

١٢- أظهر "التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥"[٣] الصادر عن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في عام ٢٠١٣ أنّ أداء المنطقة العربية في الأهداف الإنمائية للألفية كان متبايناً، وأن معدّل الفقر في المنطقة بقي على حاله على الرغم من زيادة نصيب الفرد من الدخل، مما يدلّ على تفاوت في توزيع مكاسب التنمية يضعف مقوّمات الاستقرار السياسي والاجتماعي. وتناول التقرير مفارقة مثيرة للاهتمام، فبعض البلدان الرائدة في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية هي نفسها التي تعاني من اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي، ممّا يكشف عن احتمال وجود أوجه عجز في مقوّمات الحكم والمشاركة. وبناءً على ذلك، يدعم التقرير مقترح تضمين الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ أهدافاً ذات صلة بالحكم الصالح والعدالة، ومؤشرات ترصد الإصلاحات اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان، والتشارك في صنع القرار. ويشير التقرير إلى أولويات رئيسية أخرى كالأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية.

---

(٢) الورقة متوفّرة باللغتين العربية والإنكليزية على موقع الاجتماع على شبكة الإنترنت http://www.escwa.un.org/information/meetingdetailsAR.asp?referenceNUM=3248a.

(٣) التقرير متاح على موقع الإسكوا على الإنترنت http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_EDGD_2013_1_A.pdf.

١٣- وكانت المبادئ والأولويات التنموية في المنطقة العربية موضوعاً للعديد من الاجتماعات والمنشورات. ونتيجة لهذه الأنشطة حُدّد المبادئ والأولويات التنموية في المنطقة العربية (الإطار ٣).

باء- أهداف عالمية جامعة لكل البلدان مع مراعاة الفوارق الإقليمية والوطنية

١٤- من الانتقادات التي وجهت للأهداف الإنمائية للألفية ذات الطابع العالمي، أنها لم تكن قابلة للتطبيق في جميع البلدان، كما أنّ غاياتها التي يصح فيها مبدأ "النهج الواحد ينطبق على الجميع" لم تمكّن البلدان المختلفة من استخدامها كأساس لسياسات وطنية. ولذلك، فهناك الآن إجماع واسع النطاق على ضرورة جعل أهداف التنمية المستدامة قابلة للتطبيق في جميع البلدان دون استثناء، مع إمكانية تكييفها حسب الاختلافات والأولويات والإمكانات الوطنية. وإذا كانت الأهداف العامة تشكل "بوصلة" لتحديد الأولويات الإنمائية للبلدان، ينبغي إضافة أهداف ومؤشرات وطنية مفصّلة، لتوجيه التخطيط وصنع السياسات. ويعدّ ذلك من الاعتبارات الهامة للمنطقة العربية، حيث التنوع الكبير بين البلدان العربية في القدرات والأولويات. كما سيشكّل مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" أحد الاعتبارات الأساسية في صياغة الأهداف والغايات لضمان الإنصاف بين البلدان.

الإطار ٣- المبادئ والأولويات التنموية في المنطقة العربية

المبادئ: السلام والأمن وإنهاء الاحتلال وتحقيق السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية؛ الحكم الصالح (الديموقراطية والمساءلة والصوت والمشاركة و الشفافية وسيادة القانون)؛ الاستدامة والمرونة (مبادئ ريو وأهمّها المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، والإنتاج والاستهلاك المستدامان، وكفاءة الموارد، وأجيال المستقبل، وحدود إمكانات الكوكب)؛ حقوق الإنسان (الحرية والعدالة وإمكانية الحصول على الموارد والخدمات وتوفر الفرص والإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)؛ التكامل عبر أبعاد التنمية (أهداف واضحة، قابلة للقياس، توازن بين أبعاد التنمية المستدامة).

الأولويات: الحوكمة؛ النمو العادل والتشغيل؛ السلام والأمن؛ مكافحة الفقر؛ المساواة بين الجنسين؛ الغذاء؛ الطاقة؛ المياه؛ وسائل التنفيذ؛ التعليم؛ الصحة.

المصدر: الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الرياض، ٢١ و٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)[٤]، ومنتدى التنمية العربي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (عمّان، ١٠ و١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣)[٥]، واجتماع التنفيذ الإقليمي العربي للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة متابعة لمؤتمر ريو+٢٠ (دبي، ٢٩ و٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣)[٦]، والتقرير المشترك الصادر عن اللجان الإقليمية للأمم المتحدة بعنوان "خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥: منظور إقليمي"[٧]. ويمكن بناءً على تلك المراجع إيجاز.

---

(٤) http://www.lasportal.org/wps/portal/ar/inner?current=true&urile=wcm:path/LAS/las/las_ar/econ_social_summits&year=/LAS/las/las_ar/econ_social_summits/_HIDE_2013.

(٥) http://www.undg.org/content/regional_undg_teams/undg_arab_states_1_1_1/meetings_and_events_1/the_arab_development_forum.

(٦) http://www.escwa.un.org/information/meetingdetailsAR.asp?referenceNUM=2044a.

(٧) التقرير متوفّر على موقع الإسكوا على الإنترنت http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_OES_2013_2_A.pdf.

جيم- تعزيز الترابط بين العلم والسياسة: إطار لأهداف التنمية المستدامة يدمج بفعالية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

١٥- طمح المجتمع الدولي على مدى عقود إلى إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، ولكن ذلك لم يتحقّق فعلياً بعد. وعلى الرغم من التعقيدات، لا تزال القناعة راسخة بأهمية دمج هدف القضاء على الفقر مع الاستدامة البيئية ضمن برنامج عمل من أجل تحقيق التنمية المتكاملة والشاملة. وهناك اقتراحات متنوعة لسبل الدمج، منها مثلاً تحديد أهداف وغايات لكل بعد من الأبعاد الثلاثة ثم تقييم علاقات الترابط بينها، أو بناء الأبعاد الثلاثة في الهيكل الرئيسي للأهداف نفسها. وتطرح الورقة التي أعدّها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول "تضمين البيئة في أهداف التنمية المستدامة"(٨) اتباع نهج متكامل في عملية وضع الأهداف، مع الإشارة إلى ضرورة تأمين تأييد عام من المجتمع وتوافق في الآراء العلمية بشأن التحدّيات والحلول، وسد الفجوة بين العلم والسياسة، ودمج الأهداف ضمن أطر مؤسسية وسياسية فعالة ونظم الحكم لضمان تنفيذها.

١٦- وحظي موضوع تضمين الأمن والسلم والحكم الصالح كبعدين إضافيين للتنمية المستدامة بحيّز واسع من المناقشات العربية، فعلى الرغم من التوافق العام حول أهميّة هذين الموضوعين، اختلفت الآراء بشأن اعتبارهما أبعاداً للتنمية المستدامة أم مبادئ أم عوامل تمكينية، كما طُرحت أفكار مختلفة بشأن تطوير هدف خاص لكلّ منهما أم دمج موضوع الحكم الصالح ضمن كلّ هدف على غرار ما يطرح بشأن وسائل التنفيذ.

دال- نحو شراكة عالمية جديدة للتنمية المستدامة: معالجة وسائل التنفيذ وقضايا المساءلة والمتابعة

١٧- من المتفق عليه على نطاق واسع أن فعالية إطار ما بعد عام ٢٠١٥ ستتوقف على دعمه بالتزامات قوية بشأن وسائل التنفيذ وبآلية للمساءلة ضمن شراكة عالمية حقيقية. وتضمّ وسائل التنفيذ بالإضافة إلى الموارد المالية والتكنولوجيا وبناء القدرات، عوامل تمكينية أخرى منها نظم تجارية ومالية دولية شاملة ومنصفة، وبيئة داعمة على المستويين الوطني والإقليمي تتضمّن مؤسسات وأطراً فعّالة لوضع السياسات وتنفيذها. وأوضحت النقاشات أهمية وجود آلية عالمية للرصد والمساءلة والمتابعة يمثلها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وعلى ضرورة وجود آليات موازية إقليمية ووطنية للغرض نفسه. وتخوّف المشاركون من أن تقتصر وسائل التنفيذ على تلك المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة، كما أبدوا قلقاً بشأن الدور المتوقّع للقطاع الخاص وكيفية ضمان المساءلة، وطالبوا بتخطّي العلاقة الضيقة بين المانح والمتلقّي التي اتّسم بها التعاون الدولي حتى الآن. وكانت هناك دعوات لتعزيز التكامل العربي والاستفادة من آليات التمويل الإقليمية المتاحة.

ثالثاً- الخطوات المستقبلية

١٨- إقراراً بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة، دعت الجمعية العامة اللجان الإقليمية للأمم المتّحدة إلى المساهمة في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، من خلال عقد اجتماعات

(٨) يونب ٢٠١٣. الورقة متوفّرة على موقع الإنترنت http://www.unep.org/rio20/Resources/EmbeddingtheEnvironmentin SustainableDevelopme/tabid/129746/Default.aspx.

إقليمية سنوية تشارك فيها الجهات الإقليمية المعنية والمجموعات الرئيسية[٩]. وعلى المستوى الإقليمي وضمن الإطار نفسه، دعا مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعقد اجتماع حكومي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة كمساهمة إقليمية في الدورة المقبلة لمجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في صيف ٢٠١٤[١٠]. إضافة إلى ذلك، كلّف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعمل على تحديث "المبادرة العربية للتنمية المستدامة" المعتمدة في عام ٢٠٠٢ وتطويرها إلى "إطار استراتيجي عربي للتنمية المستدامة"، يُقدّم إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقرّر عقدها في عام ٢٠١٥ في تونس[١١]. وسوف تشكّل أهداف التنمية المستدامة موضوعاً رئيسياً في الاجتماع الحكومي والإطار الاستراتيجي المذكورين أعلاه.

١٩- وبناءً على ما تقدّم، ستواصل الإسكوا بالتعاون مع شركائها الإقليميين العملية التشاورية العربية حول أهداف التنمية المستدامة. ومن الأنشطة المقررة:

(أ) تحديث ورقة النقاش حول "القضايا المفاهيمية الرئيسية المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة: نحو مقاربة عربية لأهداف التنمية المستدامة" لتعبّر عما توصّلت إليه العملية التشاورية العربية ولا سيّما الاجتماع التشاوري العربي في تونس بالإضافة إلى المستجدّات العالمية (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)؛

(ب) إعداد مقترح إقليمي لأهداف التنمية المستدامة يرفع إلى أمانة الأمم المتحّدة وينظر فيه أعضاء فريق العمل المفتوح (مطلع عام ٢٠١٤)؛

(ج) تخصيص جلسة لمناقشة أهداف التنمية المستدامة خلال الاجتماع الحكومي الرفيع المستوى الذي تزمع الإسكوا عقده في مطلع عام ٢٠١٤ تحضيراً لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(د) تطوير الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة (صيف ٢٠١٤)؛

(هـ) تقديم الدعم الفني إلى الدول الأعضاء التي ترغب في إطلاق حوار وطني حول أهداف التنمية المستدامة.

---

(٩) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/67/290.

(١٠) تقرير وقرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته ٢٥ (القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

(١١) المرجع نفسه.